

WFP/EB.1/2017/15

التوزيع: عام

التاريخ: 15 يونيو/حزيران 2017

اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2017

المحتويات

الصفحة

الصفحة	المحتويات
	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة
3	2017/EB.1/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي
5	ضيف الشرف: السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
	قضايا السياسات
5	2016/EB.1/2 سياسة تغير المناخ
6	2017/EB.1/3 السياسة البيئية
7	2017/EB.1/4 سياسة التغذية
	مسائل الموارد والمالية والميزانية
7	2017/EB.1/5 ضميمة إلى خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) - استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة
	تقارير التقييم
8	2017/EB.1/6 تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن تنمية القدرات، ورد الإدارة عليه
	الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
9	2017/EB.1/7 الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - هايتي 200618
10	2017/EB.1/8 الخطط الاستراتيجية القطرية - السلفادور (2017-2021)
11	2017/EB.1/9 الخطط الاستراتيجية القطرية - إكوادور (2017-2021)

الصفحة

- 11 تقرير عن الزيارة الميدانية لإكوادور التي اضطلع بها المجلس التنفيذي للبرنامج
11 الخطط الاستراتيجية القطرية – كولومبيا (2017-2021) 2017/EB.1/10
- الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي**
- 13 الخطط الاستراتيجية القطرية – زمبابوي (2017-2021) 2017/EB.1/11
- الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا**
- 14 الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – أوغندا 200852 2017/EB.1/12
- الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا**
- 15 تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج لأزمة إيبولا: غينيا وليبيريا وسيراليون، ورد الإدارة عليه 2017/EB.1/13
- الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ**
- 16 تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لسري لانكا (2011-2015)، ورد الإدارة عليه 2017/EB.1/14
- 17 الخطط الاستراتيجية القطرية – بنغلاديش (2017-2020) 2017/EB.1/15
- 17 الخطط الاستراتيجية القطرية – إندونيسيا (2017-2020) 2017/EB.1/16
- 18 الخطط الاستراتيجية القطرية – الصين (2017-2021) 2017/EB.1/17
- 18 الخطط الاستراتيجية القطرية – جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2017-2021) 2017/EB.1/18
- 19 الاستعراض الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
- مسائل التسيير والإدارة**
- 20 تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل برنامج الأغذية العالمي 2017/EB.1/19
- 20 تحديث بشأن سياسة مكافحة التدليس والفساد 2017/EB.1/20

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي (2017/EB.1/1)

- 1- لاحظت المديرية التنفيذية، وهي تذكّر المجلس بالتزامها في عام 2012 بجعل البرنامج يفي بغرضه فيما يتعلق بالقضاء على الجوع، أن برامج البرنامج تُغيّر الآن من حياة الناس ولا تُنفذهم فحسب، حيث يجري التحوّل من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية حسب الاقتضاء. ومع ذلك فما زال هناك الكثير مما يتعيّن عمله، بالنظر إلى أن البرنامج يستجيب إلى إنذارات بحدوث مجاعة في أربعة بلدان أفريقية. وبفضل أدوات الإنذار المبكر التي يجري تشغيلها مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تمكن البرنامج من إصدار إنذارات مبكرة قبل أن تستفحل الأزمات. وفي نيجيريا، يساعد البرنامج مليون شخص شهرياً ويهدف إلى الوصول إلى جميع ذوي الحاجة، وعددهم 1.8 مليون شخص، بحلول شهر أبريل/نيسان. ويواجه اليمن أسوأ أزمة غذائية في العالم، حيث تعاني نسبة قدرها 65 في المائة من الأسر من انعدام الأمن الغذائي. ورغم التحديات المرتبطة بالنزاع، يصل البرنامج إلى 7 ملايين شخص، بيد أن خفض الحصص إلى 35 في المائة من الاستحقاقات أثار خطر حدوث كارثة ناجمة عن الجوع. وفي جنوب السودان، وفّر البرنامج المساعدة الغذائية لأربعة ملايين شخص في عام 2016، بيد أن تعذر وصول المساعدات الإنسانية أدّى إلى حدوث مجاعة في ولاية يونيتي.
- 2- ولا يُمكن للمساعدة الإنسانية وحدها أن تحقق الأمن الغذائي المستدام؛ فالأمر يحتاج إلى حلول سياسية من أجل ضمان السلام والحوكمة الخاضعة للمساءلة والمناخ الصالح لتحسين البنية التحتية. وفي الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة، يواجه 4.7 مليون شخص قيوداً على الحركة، كما أن 640 000 شخص محاصرون. وفي عام 2016، وصل البرنامج إلى 4 ملايين شخص، وذلك في أوضاع محفوفة بالمخاطر في كثير من الأحيان. وفي العراق، يساعد البرنامج 890 000 شخص إضافيين بحصص كاملة، بيد أن 750 000 شخص آخرين سيحتاجون إلى مساعدة طارئة إذا استُعيدت منطقة غرب الموصل.
- 3- وإلى جانب هذه الأزمات المرتبطة بالنزاعات، بلغت حالات الطوارئ الناجمة عن ظاهرة النينيو ذروتها في الجنوب الأفريقي، حيث ساعد البرنامج أكثر من 10 ملايين شخص في سبعة بلدان في يناير/كانون الثاني 2017 – وتلك زيادة تعادل ثلاثة أمثال ما كان عليه الحال في أغسطس/آب 2016 – كما يعتزم الوصول إلى 13 مليون شخص بحلول مارس/آذار.
- 4- وإلى جانب إنقاذ الأرواح، يغيّر البرنامج مع شركائه أيضاً حياة الناس. وقد أصبح البرنامج، باعتزامه توزيع 1.2 مليار دولار أمريكي في شكل تحويلات قائمة على النقد في عام 2017، أكبر موزع للنقد في النظام الإنساني، في حين يدعم برنامجه للنظم الغذائية مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها وشركاء آخرين من منظومة الأمم المتحدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ويشجع شركات القطاع الخاص ومنظمات أخرى على توحيد جهودها من أجل دعم النظام الغذائي بكامله، بما في ذلك من خلال "تحالف من المزرعة إلى السوق" التابع للبرنامج.
- 5- وقد اقتضت المستويات غير المسبوقة من الاحتياجات، في وجود موارد شحيحة أصلاً، تحقيق وفورات في التكاليف وتعزيز الفعالية. وكانت مبادرة "الوفاء بالغرض" قد حققت، بحلول موعد نهايتها في عام 2016، وفورات قدرها 122 مليون دولار أمريكي، في حين استمرت مبادرة "الامتياز في إدارة التكاليف" ذات الصلة في خفض التكاليف وتحسين الممارسات والنظم المؤسسية، بما يتيح للموظفين مزيداً من الوقت للعمليات.
- 6- وقد مهّدت مبادرة "الوفاء بالغرض" الطريق لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة اعتباراً من عام 2017. وأنشئ هيكل إداري جديد بقيادة نائب المدير التنفيذي، وسوف تُقدّم الخطط الاستراتيجية القطرية الثماني الأولى إلى دورة المجلس الراهنة؛ وستضمن الأمانة أن الوقت المتاح للمجلس يكفي للوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالحوكمة والرقابة بموجب خارطة الطريق المتكاملة. ويعكف البرنامج على مواصلة خطته الاستراتيجية الجديدة مع أهداف الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، كما يعمل مع سائر الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها من أجل ضمان أن تستكمل أنشطته أنشطتها.
- 7- وسوف يموّل تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة أساساً من إعادة تحديد الأولويات بشأن 22.2 مليون دولار أمريكي من الموارد الموجودة، مع استخدام 8.2 مليون دولار أمريكي إضافية من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، رهناً بموافقة المجلس.

- 8- وبغية تعزيز الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر، أُجريت استعراضات استباقية تجريبية للنزاهة في عام 2016، ويعكف فريق متعدد الوظائف على وضع خطة عمل وبروتوكولات للتصدي للتوصيات والنتائج المستمدة من هذه الاستعراضات. وسوف تكتمل الخطة بنهاية فبراير/شباط.
- 9- وشملت الاستثمارات في الموظفين زيادة فرص التدريب، حيث زاد عدد ما اكتمل من الدورات التدريبية في عام 2016 بما يقرب من 50 في المائة مقارنةً بعام 2015؛ وتحسين سياسة الترقّيات؛ وتنفيذ "المشروع المعني بالموظفين الوطنيين" من أجل الاستفادة من مهارات الموظفين الوطنيين، بما في ذلك إتاحة المزيد من المناصب العليا لهم.
- 10- ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان البرنامج إحدى وكالتين اثنتين فقط في منظومة الأمم المتحدة عممتا المسائل الجنسانية على مستوى المكاتب القطرية. ويجري تشغيل برنامج التحول الجنساني، الذي استُهل في عام 2016، في 11 مكتباً قطرياً، وسوف يوسّع ليشمل كل المكاتب بحلول عام 2020. وقد بسّرت مجموعة أدوات جنسانية إدراج الاعتبارات الجنسانية في جميع أعمال البرنامج، في حين زادت نسبة النساء في الوظائف الفنية والعليا.
- 11- وفيما يتعلق بتعيين مدير تنفيذي جديد، كان 28 فبراير/شباط هو الموعد النهائي لتقديم الترشيحات والطلبات، وتستعد الإدارة لعملية انتقالية سلسة.
- 12- وأثنى المجلس على إنجازات المديرية التنفيذية خلال السنوات الخمس الماضية، والتي شملت مضاعفة المساهمات وزيادة الفعالية وإصلاحات السياسات – وخاصة خارطة الطريق المتكاملة – وأهلت البرنامج لخطة عام 2030 ووفرت في الوقت نفسه مثلاً يُحتذى لسائر وكالات الأمم المتحدة. وشكر الأعضاء السيد فيليبو غراندي على كلمته وعلى عمل منظمته بشأن مساعدة اللاجئين حول العالم.
- 13- وفي معرض الإشادة بخارطة الطريق المتكاملة لإرسائها الصلة بين مجالي العمل الإنساني والإنمائي عن طريق الاستفادة من عمل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية، أعرب الأعضاء عن تطلعهم لتلقي تحديثات منتظمة عن تنفيذها. ورحبوا بالسياسات الجديدة المعنية بتغير المناخ والبيئة والتغذية ومكافحة التدهور والفساد، التي تأتي في حينها وتناسب الوضع العالمي والتطورات الأخيرة.
- 14- وأكد العديد من الأعضاء على أهمية تعزيز الشراكات والتعاون المتعدد الوكالات، وخاصة مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، بشأن مساعدة اللاجئين وبناء القدرة على الصمود وإرساء السلام والتفكير المشتركة والرصد. ولاحظ الأعضاء أن إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية وتنفيذها يساعدان المكاتب القطرية على بناء الشراكات على المستوى القطري، في حين يضطلع البرنامج أيضاً بأدوار مهمة في الشراكات التي لا يكون هو الوكالة الرائدة فيها، كما هو الحال في نظام المنسقين الإقليميين. وسوف يحتاج موظفو البرنامج إلى تعزيز قدراتهم في مجال بناء الشراكات وقدرات أخرى لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة.
- 15- ومع زيادة الاحتياجات الإنسانية، دعا الأعضاء المانحين إلى زيادة المساهمات المتعددة السنوات وغير المخصصة، وأشاروا إلى المؤتمر المقبل المعني بسوريا في بروكسل ومؤتمر إعلان التبرعات من أجل الأزمة النيجيرية المقرر عقده في النرويج. وطلبوا المزيد من التفاصيل بشأن كيفية إسهام التمويل المتعدد السنوات في زيادة فعالية الاستجابات. ويقتضي النزاع المطول وعمليات النزوح الواسعة النطاق وزيادة الاعتداءات التي يتعرض لها موظفو المجال الإنساني زيادة الاهتمام بمسائل حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.
- 16- ورحب أعضاء المجلس بسياسة مكافحة التدهور والفساد المحدثة، التي ستزيد من ثقة المانحين في البرنامج عن طريق تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية. ويتطلع الأعضاء لرؤية خطط العمل الخاصة بتنفيذ هذه السياسة.
- 17- وشكرت المديرية التنفيذية المجلس على مُدخلاته في خارطة الطريق المتكاملة، وأعضاء المجلس على مساهماتهم في استجابات البرنامج، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. ورداً على النقاط التي أُثيرت، لاحظت أن البرنامج يتصدى للمسائل التي تواجه اللاجئين على كلا جانبي الحدود الأفغانية-الباكستانية، وأن مزيداً من الاهتمام يوجّه في منظومة الأمم المتحدة إلى بناء السلام وإلى الروابط بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي؛ وأن البرنامج يسعى إلى تعميم أنشطته وتمويله لدعم المتعاشين مع

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من أجل سدّ الفجوة التي نجمت عن انخفاض التمويل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

18- وسوف يُناقش وضع لاجئي الروهينغيا من ميانمار خلال العرض الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. ويوفّر البرنامج مساعدة غذائية في هذا الصدد، بيد أن ثمة عجز في الموارد اللازمة لهذه الاستجابة.

ضيف الشرف: السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

19- أكد السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الشراكة الوثيقة بين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: فمسؤولياتهما المتكاملة ووجودهما الميداني الشامل وتركيزهما المشترك على المستفيدين هي أمور تُتيح منظوراً فريداً بشأن كيفية التصدي للعوامل المحركة المعقدة والمترابطة للجوع والتشرد وسدّ الفجوة بين الأعمال الإنسانية والإنمائية. وأعاد إلى الأذهان التقليد القديم المتمثل في توفير الملاذ للمحتاجين، والسائد عبر جميع الثقافات والديانات، فكرر الإعراب عن قلقه بشأن الخطاب الذي يربط بين اللاجئين والمخاطر الأمنية، والتطورات الأخيرة التي ترمي إلى احتواء اللاجئين في مناطقهم الأصلية أو حرمانهم من إمكانية اللجوء. وسوف تستمر جهود الدعوة المشتركة مع البرنامج على هذه الجبهات. وشكّل إعلان نيويورك الذي اعتمده مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني باللاجئين والمهاجرين في سبتمبر/أيلول 2016 التزاماً سياسياً مهماً بتقاسم المسؤولية عن اللاجئين والتضامن مع المجتمعات التي تستضيفهم. ومن الأهمية بمكان أن يُترجم إلى إجراءات ملموسة وأن يُحافظ على زخمه.

20- ومع تجاوز عدد اللاجئين والنازحين غير المسبوق على الصعيد العالمي 65 مليون شخص، تقتضي الأزمات المتزامنة تمويلياً مرناً واستجابات سريعة التطور. ويتعيّن أن يتزوّد البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالموارد اللازمة للاستجابة وزيادة المساعدة بسرعة في أكثر الأوضاع إثارة للقلق، بما في ذلك في العراق وحوض بحيرة تشاد والجمهورية العربية السورية ومنطقتها والقرن الأفريقي وجنوب السودان.

21- ومع زيادة التسليم بأن النزوح القسري يمثل تحدياً إنمائياً، حدث تحوّل نحو إدراج اللاجئين في النظم الوطنية وتنمية مهاراتهم وتوفير الفرص الاقتصادية لهم، وإدماج الشواغل الإنسانية في الجهود الأوسع الرامية إلى تعزيز التنمية والقضاء على الفقر. وتشمل النماذج أوغندا، حيث أُتيحَت أراضٍ للاجئين، وجمهورية إيران الإسلامية، حيث أُدرج اللاجئون في التأمين الصحي العام، وأُتيحَت للأطفال غير الموثقين إمكانية الالتحاق بالمدارس على قدم المساواة مع الأطفال المحليين. ويستثمر شركاء من قبيل البنك الدولي هذا التحوّل للاستفادة من نهج جديدة، خاصة في البلدان المتوسطة الدخل.

22- وكان لاستخدام النقد كأداة للمساعدة دور مهمّ في الحماية، إذ عزز الكرامة ووفّر معبراً إلى الاقتصادات المحلية. وقد التمسَت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج نهجاً تعاونياً ومكافئاً وشاملاً إزاء التحويلات النقدية. وأدّى السماح للاجئين بالمشاركة في اقتصادات المجتمعات المضيفة إلى مساعدة كلتا الفئتين، وهذا نهج تدعمه الاستراتيجية المشتركة بين البرنامج والمفوضية بشأن الاعتماد على الذات التي أُطلقت خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول.

23- وأعرب المفوض السامي عن شكره للمديرة التنفيذية المنتهية ولايتها: فقد استفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كثيراً من التزامها بتعميق التعاون؛ وسوف تترك وراءها منظمة قوية ومحترمة لديها إحساس قوي بغرضها ورؤية راسخة.

قضايا السياسات

سياسة تغيير المناخ (2017/EB.1/2) (للموافقة)

24- قدّمت الأمانة سياسة تغيير المناخ وشكرت أعضاء المجلس على مساهماتهم المهمّة في الوثيقة. وتتمثل الغاية العامة للسياسة، المُصاغة في ثلاثة أهداف، في دعم أشد الناس والمجتمعات ضعفاً من أجل بناء قدرتهم على الصمود وعلى التصدي لآثار تغيير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية. وسوف يضع البرنامج مشروع خطة تنفيذ تُركز على بناء قدرات الموظفين والمؤسسات وإدراج الأعمال المعنية بتغيير المناخ في عملية التخطيط الاستراتيجي القطري وتعزيز الشراكات. وسوف تدعم السياسة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وتنفيذ اتفاق باريس.

25- ورحب المجلس بالسياسة وأثنى على الأمانة لإشراكها الأعضاء من خلال مشاورتين غير رسميتين وتجسيدها لمُدخلاتهم في المشروع النهائي: فقد صارت السياسة الآن أكثر اتساقاً واللغة المستخدمة في صياغة أهدافها أكثر وضوحاً. ورحب المجلس بمواءمة أنشطة البرنامج مع الأهداف الإنمائية المستدامة، ملاحظاً أنه ينبغي للبرامج أن تتصدى لجوانب ضعف محدّدة، وأن الشراكات القوية مطلوبة عبر منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نتائج طويلة الأجل؛ وينبغي للبرنامج أن يتعاون مع سائر الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، ولا سيما بشأن تقديم الاقتراحات إلى الصندوق الأخضر للمناخ، وأن يسعى إلى عقد الشراكات على المستوى المحلي، استناداً إلى الميزات المقارنة لمختلف الجهات الفاعلة. وينبغي استثمار فرص التعاون بين بلدان الجنوب كلما أمكن ذلك. وأعرب الأعضاء عن اهتمامهم بدعم البرنامج للعمليات الوطنية ووصوله إلى الصناديق المعنية بالمناخ.

26- ومن الضروري ضمان القدرة على قياس الحصائل: وقد استفسر أعضاء عمّا إذا كانت هناك آليات وموارد لتقييم السياسة قبل نهاية فترتها البالغة خمس سنوات. وشدد أحد الأعضاء على اختلاف تأثير النساء والرجال والبنات والأولاد بتغيير المناخ، وحث البرنامج على الاهتمام على نحو خاص بالنساء والبنات. وطلب أحد الأعضاء تغيير العبارة "الذكىة مناخياً" في الفقرة 41 إلى "المستدامة" من أجل تجسيد الدعائم الثلاث – الاجتماعية والاقتصادية والبيئية – التي نوقشت خلال المشاورات. وأشار أعضاء إلى إمكانية زيادة استخدام أدوات نقل المخاطر من أجل إدارة المخاطر المناخية على نحو أكثر شمولاً والسماح باستثمار الموارد المتاحة على نحو أفضل. وطلبوا مزيداً من المعلومات عن الكيفية التي سيضمن بها البرنامج بناء قدرات الموظفين على نحو كافٍ.

27- وأحاطت الأمانة علماً بتعليقات المجلس وأكدت أن تنمية قدرات الموظفين ستكون محل تركيز كبير لخطة التنفيذ، وأنه في حين سيرجري تقييم بعد خمس سنوات، فإن مناقشات تدور حالياً بشأن مؤشرات الأداء وكيفية تقدير التقدم في غضون ذلك.

السياسة البيئية (2017/EB.1/3) (للموافقة)

28- قدّمت الأمانة السياسة البيئية، مذكرة بأنها وُضعت من أجل معالجة فجوة في البنية السياساتية للبرنامج. وتستكمل هذه السياسة سياسة تغيير المناخ التي اعتمدت توأ: فالأولى تتصدى لأثر أنشطة البرنامج على البيئة بينما تتصدى الأخيرة لآثار تغيير المناخ على عمل البرنامج.

29- وأثنى المجلس على الأمانة لما أجرته من مشاورات شاملة وشفافة بشأن وضع السياسة، وهي سياسة يرحب بها باعتبارها تحديثاً لسياسة البرنامج السابقة لعام 1998، بما تجسّده من أفضل الممارسات الراهنة. ورحب الأعضاء بمواءمة السياسة مع خطة عام 2030 بتسليمها بأن البيئة أساسية لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المستدامة وتكاملها مع سياسة تغيير المناخ وتضمينها للالتزامات بالمساءلة البيئية على جميع مستويات عمليات البرنامج. وأيد الأعضاء الجهود الرامية إلى مواءمة معايير البرنامج البيئية مع توقعات المانحين والمجتمعات المتلقية – فالمناخون يشترطون باطراد أن يكون لدى المنظمات سياسات من هذا القبيل لكي تتلقى التمويل، والمستفيدون يشملون العديد من الأسر الفقيرة التي تعتمد بشدة على خدمات النظم الإيكولوجية والتي تتسم بالتالي بالضعف الشديد إزاء الآثار البيئية الضارة.

30- ويتطلع المجلس إلى تلقي معلومات عن تنفيذ السياسة. وأكد عدّة أعضاء على ضرورة أن تضمن خطة العمل ذات الصلة التنسيق والتكامل مع سائر الجهات الفاعلة، وخاصة المواءمة بمزيد من الوضوح بين الأنشطة المتوازية في حواظ الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وقد استُحدثت أدوات مهمة للتصدي للأثر البيئي للعمليات الإنسانية: وقد شجع المجلس البرنامج على استكشاف هذه الأدوات وتجنب ازدواج الجهود واستثمار عمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة المبادئ التوجيهية والموارد التي أعدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

31- واقترح عدّة أعضاء طرقاً لتحسين السياسة، بما في ذلك عن طريق إدراج توجيهات أكثر وضوحاً بشأن أهداف البرنامج فيما يتعلق بالشراء المستدام، مثل استخدام معايير إقرار دنيا لشراء السلع الحساسة المرتبطة بآثار بيئية ذات شأن؛ أو الالتزام بشراء المحاصيل الناقصة الاستخدام من أجل الترويج للتنوع البيولوجي الزراعي. وطلب الأعضاء أيضاً توضيحاً للموارد المكرسة للرصد والتقييم، وإدراج مؤشرات للآثار الواقعة على المستفيدين من أجل تقدير الفوائد الاجتماعية أيضاً إلى جانب الفوائد البيئية. وأيد عدّة أعضاء الفوائد المتعددة الجوانب لشراء الأغذية محلياً، في حين طلب عضو واحد تعديل الصياغة فيما يتعلق بالأثر البيئي للشراء المحلي في الفقرة 30.

32- ورحبت الأمانة بدعم المجلس وأكدت لأعضائه أن البرنامج يشترك مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين في استثمار قدرات وأدوات ومبادئ توجيهية، كما أكدت أن عدة عناصر ستخضع لمزيد من التطوير في خطة تنفيذ السياسة، بما في ذلك العمل مع خبراء الشراء في البرنامج وغيرهم من الخبراء على إدراج معايير مناسبة ومواءمة الأحكام مع الأفكار الأعم المتعلقة بدورة الحياة. وسوف يكون المبلغ اللازم لتنفيذ السياسة، وهو نحو 5 ملايين دولار أمريكي، استثماراً حقيقياً، حيث سيُتيح الوصول إلى الصندوق الأخضر للمناخ وموارد إضافية من المانحين يُشترط لحصولها اعتماد البرنامج لمثل هذه الممارسات البيئية.

سياسة التغذية (2017/EB.1/4) (للموافقة)

33 شكرت الأمانة أعضاء المجلس على مدخلاتهم في سياسة التغذية، وهي سياسة متوائمة مع خارطة الطريق المتكاملة والأهداف الإنمائية المستدامة والتوصيات الصادرة عن تقييم عام 2015 للسياسة السابقة. وفي حين تُجسد السياسة الجديدة أدلة جديدة مستمدة من النتائج التغذوية، فإنها تحتفظ بعناصر عديدة من السياسة السابقة، بما في ذلك التركيز على الأيام الألف الأولى التالية للحمل. ويستأثر علاج سوء التغذية والوقاية منه بنسبة قدرها 80 في المائة من عمل البرنامج في مجال التغذية. وتشمل التنقيحات التي أدخلت على السياسة الجديدة الاهتمام بفرط الوزن والسمنة والتركيز على النظم الغذائية الغنية بالمغذيات. وسوف تُنفذ السياسة من خلال الخطط الوطنية والخطط الاستراتيجية القطرية، بالتشارك مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية ووكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

34- ورحب المجلس بالسياسة باعتبارها تأتي في حينها وتناسب مقتضى الحال، خاصة فيما يتعلق بالهدف 2 من الأهداف الإنمائية المستدامة. وأثنى الأعضاء على العملية التشاركية التي انتهجت لوضع السياسة وإيلاء الأولوية للتحديات التغذوية والنهج الرامي إلى إحداث تحول جنساني والتأكيد على تبادل الخبرات بين البلدان. وأعربوا عن تقديرهم للالتزام باستخدام منصات الحماية الاجتماعية الوطنية للمساعدة على الحدّ من تكاليف زيادة الأنشطة؛ وتعميم مراعاة الاعتبارات التغذوية في جميع سياسات البرنامج وتدخلاته، بما في ذلك من خلال أنشطة تغيير السلوك؛ والاستخدام المرن لنهوج مكرسة للتغذية ومراعية للاعتبارات التغذوية على السواء واستراتيجيات وطرائق تنفيذ متنوعة.

35- وشجع الأعضاء الأمانة على توضيح خططها بشأن الترويج للملكية الوطنية للتدخلات التغذوية وتحديد تعاون البرنامج مع الشركاء. ورحبوا بإنشاء وحدة معنية بالتغذية في حالات الطوارئ، والتي ينبغي لها أن تنسق عملها مع عمل اليونيسف ومجموعة التغذية، وأعربوا عن تطلّهم لرؤية خطط عمل إقليمية تبين بوضوح تقاسم العمل بين وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك المزيد من التقديرات المشتركة والتخطيط والتنفيذ والتقييم للأنشطة التغذوية.

36- ورحب الأعضاء بنهج السياسة القائم على الأدلة وأوصوا بتعزيز رصد مساهمة البرنامج في قاعدة المعارف العالمية بشأن التغذية، وإجراء قياس بمزيد من التفصيل لآثار الأنشطة المراعية للاعتبارات التغذوية والمكرسة للتغذية، وأثر الشراء المحلي على الحصائل التغذوية والميزات المقارنة للتحويلات القائمة على النقد. وأشاروا إلى ضرورة تعزيز قدرات الموظفين، بما في ذلك بشأن رصد التدخلات التغذوية وتقييمها، وطلبوا توضيحاً بشأن الروابط القائمة بين الفقر وسوء التغذية بجميع أشكاله.

37- وأحاطت الأمانة علماً بجميع النقاط التي أُثيرت وتعدت بتقديم خطة تنفيذ خلال دورة المجلس في يونيو/حزيران وتحديثات منتظمة خلال تنفيذ السياسة.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

ضميمة إلى خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) - استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (2017/EB.1/5) (للموافقة)

38- قدّمت الأمانة الوثيقة، مستندة قرار المجلس بإرجاء النظر في هذا البند رهنأ بالموافقة على خارطة الطريق المتكاملة، وأعطت صورة عامة لعوامل الميزانية الدافعة وراء المبادرات المؤسسية الأربع الحاسمة المستأثرة بالتمويل المطلوب.

39- ولاحظ المجلس أن المخصصات المقترحة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة ستترك رصيماً ختامياً متوقفاً قدره 166.8 مليون دولار أمريكي على الأقل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 - وهو ما يتجاوز بكثير العتبة التي حددها المجلس -

وبالتالي فقد اعتمد استخدام الأموال لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة ومبادرات الامتياز في إدارة التكاليف وزيادة التغطية بالتقييمات المركزية والاستعداد.

- 40- وكرّر المجلس الإعراب عن الشواغل التي أثارها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، وطلب تحديثات كاملة وفي حينها بشأن أي تكاليف واستثمارات إضافية بعد عام 2017 ذات صلة بتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة. وشجّع بعض الأعضاء الجهود الرامية إلى ضمان عدم تأثر التنفيذ بطريقة سلبية على قدرة البرنامج الأساسية على الاستجابة للطوارئ، على وجه الخصوص من خلال إعادة ترتيب الأولويات فيما يتعلق بالموظفين، في حين حث آخرون البرنامج على التماس المزيد من أوجه الكفاءة، وخصوصاً عن طريق الحدّ من استخدام الخبراء الاستشاريين وضمان تكبد نفقات تكنولوجيا المعلومات كتكاليف لمرة واحدة لا أن تكون تكاليف متكررة. وطلب الأعضاء استعراضات منتظمة لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة وتقارير منتظمة عنه وتقييماً متعمقاً في المستقبل يُبين فوائد الخارطة للبرنامج.
- 41- وشكرت الأمانة المجلس على دعمه، وأكدت أن عملية استعراض شامل ستواكب تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، مع تقديم تقارير محدّدة عن فوائدها في تقرير الأداء السنوي؛ وأكدت للأعضاء أنه في حين تُستخدم موارد الموظفين قدر الإمكان، فإن الحاجة إلى ضمان عدم تأثر قدرة البرنامج الأساسية على التصدي للطوارئ بطريقة سلبية هي مبدأ توجيهي. ورداً على استفسار من المجلس، أوضحت الأمانة أن المبلغ المرحّل من الأموال المتعددة الأطراف التي اعتمدت في عام 2016 هو فقط الذي سيخصّص لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، كما هو مبين في الفقرة 38 من الوثيقة؛ ولا تتوخى الخطط الراهنة لعام 2017 استخدام أموال متعددة الأطراف.

تقارير التقييم

تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن تنمية القدرات، ورد الإدارة عليه (6/EB.1/2017) (للنظر)

- 42- قام مدير التقييم بتقديم التقييم، الذي حدّد توقيته بحيث يعقّب الموافقة على وثائق خارطة الطريق المتكاملة، وشمل الفترة 2009-2015، متناً بذلك خطتين استراتيجيتين للبرنامج. وقد أقرّت الإدارة بنتائج التقييم، وهي تعكف على تنفيذ بعض التوصيات، مشيرةً إلى أن الخطة الاستراتيجية الجديدة (2017-2021) تتصدى للعديد من المسائل المثارة وتوضح دور البرنامج المتزايد في تنمية القدرات الوطنية.
- 43- ورحب المجلس بتحديد التقييم للعوامل التي تحد من نطاق أعمال تنمية القدرات التي يضطلع بها البرنامج ومن فعاليتها واستدامتها، بما في ذلك الوعي المحدود بسياسة تنمية القدرات بين موظفي البرنامج. وأشار أعضاء إلى أن بعض المسائل قد أُثيرت في تقييمات سابقة، مؤكداً على أهمية تعزيز القدرات في خارطة الطريق المتكاملة والحاجة ذات الصلة إلى الوضوح في صياغة رؤية واستراتيجية ونموذج تمويل بشأن تنمية القدرات. وأوصوا بزيادة الاهتمام بالتعاون بين بلدان الجنوب ونشر الأدوات المستحدثة في الميدان.
- 44- وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة تعزيز القدرات بشأن مسائل المساواة بين الجنسين والتغذية والقدرة على الصمود، حيث تتسم تقوية القدرات فيها بأهمية حاسمة. وحث الأعضاء الإدارة على وضع مؤشرات لقياس آثار تنمية القدرات في جميع مجالات البرمجة، بما في ذلك النتائج على مستوى الحصائل والتفديرات النوعية والكمية لـ"عائد الاستثمار" في تدعيم القدرات على السواء. وأكدوا أيضاً على ضرورة تطوير الأدوات وقدرات الموظفين فيما يتعلق بتنمية القدرات، بما في ذلك خلال الطوارئ، وضمان التوازن المناسب بين تنمية القدرات واحتياجات الطوارئ لدى تخصيص الموارد.
- 45- وشكر مدير التقييم المجلس على استجابته الإيجابية، مشيراً إلى أن تنفيذ سياسة التقييم يشمل دعم الحكومات الوطنية والشركاء في تنمية قدراتهم على التقييم، بما في ذلك من خلال نشر موظفي تقييم إقليميين جدد.
- 46- وأضافت الإدارة أن البلدان تُحدّد احتياجاتها الذاتية فيما يتعلق بتنمية قدراتها في الاستعراضات الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الجوع التي توقّر معلومات لوضع الخطط الاستراتيجية القطرية. وسوف توضح سياسة جديدة بشأن تدعيم القدرات القطرية من المقرر تقديمها إلى المجلس في عام 2018 رؤية البرنامج لتنمية القدرات والروابط القائمة مع التعاون بين بلدان الجنوب وسياسات أخرى. وسوف تُدرج هذه الرؤية في خارطة الطريق المتكاملة والخطط الاستراتيجية القطرية.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

- 47- لاحظ المدير الإقليمي، في معرض تقديمه لعمل البرنامج في الإقليم، أن الدعم، من خلال التحويلات القائمة على النقد في المقام الأول، يظل حاسم الأهمية في الممر الجاف في أمريكا الوسطى، حيث يحتاج 1.8 مليون شخص إلى المساعدة الغذائية.
- 48- ومع تفاقم جوانب الضعف نتيجة لتغير المناخ، يوفّر البرنامج المساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرة المحلية والوطنية والإقليمية على الصمود والحدّ من مخاطر الكوارث والتكيف لتغير المناخ. ويعمل البرنامج مع مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى على تحسين نظم الإنذار المبكر وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجال الإدارة المتكاملة للمخاطر.
- 49- ويشمل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للمساواة بين الجنسين تضمين المنظور الجنساني في الأدوات والنهج وتبادل المعلومات ومشاركة البرنامج في الحملات الإقليمية.
- 50- وتُمثّل التحويلات القائمة على النقد 50 في المائة من المساعدة التي يوفرها البرنامج في الإقليم، و100 في المائة من المساعدة في إكوادور والسلفادور. وقد استبان البرنامج فرصاً للربط بين نظم الحماية الاجتماعية والاستجابة للطوارئ من خلال نظمه الراسخة المعنية بالتحويلات القائمة على النقد، ويعكف البرنامج الآن على استحداث أدوات أخرى، استناداً إلى الدروس المستمدة من الاستجابة لزلازال عام 2016 في إكوادور.
- 51- وبالنسبة لتعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، عمل البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة في كولومبيا وإكوادور والسلفادور وهايتي، ومع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في كوبا. ويجري حالياً استكمال دراسة عن الروابط بين الهجرة والأمن الغذائي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشركاء دوليين آخرين.
- 52- وبغية سدّ الفجوات في الأدلة ودعم تطوير السياسات، يعمل البرنامج مع شركاء بشأن الآثار البشرية والاقتصادية لنقص التغذية وفرطها في شيلي وإكوادور والمكسيك؛ والتغذية المدرسية المراعية للاعتبارات التغذوية؛ والتحويلات المتعددة الأغراض وآثار الديون وتكاليف المدخلات الزراعية والرعاية الصحية والتعليم على الأمن الغذائي؛ والأمن الغذائي في المناطق الحضرية.
- 53- وتُركّز الخطط الاستراتيجية القطرية الثلاث التي قُدمت للمجلس من أجل الموافقة عليها – وهي الخاصة بكولومبيا وإكوادور والسلفادور – على بناء القدرات والمساعدة التقنية والتنسيق، بما يوائم البرنامج مع الاستراتيجيات الوطنية. ومن شأن زيادة الميزانية أن تمدد العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش لهايتي حتى تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية اعتباراً من يوليو/تموز 2018.
- 54- وقد أقر المجلس تأكيد البرنامج على بناء القدرات والمساعدة التقنية – فالتحويلات القائمة على النقد ونهج الحماية الاجتماعية تدعم البلدان في الوصول إلى المجموعات السكانية الضعيفة وتمكّن المجتمعات المحلية وتزيد الإنتاج. وأثنى الأعضاء على تعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها بشأن بناء القدرة على الصمود والاستجابة للطوارئ وتعاون القطاع الخاص وتعبئة الموارد.
- الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – هايتي 200618 (2017/EB.1/7) (للموافقة)**
- 55- قدّم المدير القطري الزيادة في الميزانية: سوف يدعم التمديد لمدة 15 شهراً عمليات الإغاثة والإنعاش التالية للإعصار خلال النصف الأول من عام 2017؛ ويسمح بمواصلة برامج الوقاية من سوء التغذية المزمّن وبناء القدرة على الصمود وتعزيز القدرات المؤسسية؛ ويغطي الانتقال إلى أول خطة استراتيجية قطرية لهايتي في يونيو/حزيران 2018.
- 56- وأثنى المجلس على قيادة البرنامج للاستجابة للإعصار وشجع على استخلاص الدروس حيثما أمكن، وخاصة بشأن الحماية والأمن. وأقر الأعضاء تحول البرنامج نحو تعزيز القدرات والمؤسسات المحلية الطويل الأجل. ويتسم التعاون الوثيق مع السلطات المحلية والتنسيق بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها بأهمية حاسمة فيما يتعلق ببناء القدرة على الصمود وتعزيز الأمن الغذائي من أجل تمكين هايتي من الصمود أمام الصدمات التي قد تحدث في المستقبل. ولاحظ عدّة أعضاء أن المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول تناسب هايتي بشكل خاص.

57- ورداً على تعليقات المجلس، أكد المدير القطري أن التنسيق اليومي القوي مع السلطات المحلية سيستمر مع تحول الأنشطة من الاستجابة للطوارئ إلى الإنعاش؛ وأعاد التأكيد على أن الاعتبارات الجنسانية ستظل أولوية؛ وأوضح أن الوقاية من التقرم ستجري، بعد سبتمبر/أيلول 2017، من خلال التحويلات القائمة على النقد في إطار برنامج كور لافي لشبكة الأمان الاجتماعي بمشاركة منظمتي كير والعمل لمكافحة الجوع.

الخطط الاستراتيجية القطرية – السلفادور (2017-2021) (2017/EB.1/8) (الموافقة)

58- قدّم المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية، التي تُركّز على تعزيز قدرات الحكومة على تحسين الأمن الغذائي والاستجابة للطوارئ.

59- ورحب المجلس بهذه الخطة الاستراتيجية القطرية الأولى، وأعرب عن دعمه العام لتحول البرنامج إلى الخطط الاستراتيجية القطرية، وتلبيته للاحتياجات المتطورة من خلال المساعدة التقنية وتعزيز القدرات باستخدام أدوات وشراكات جديدة. وأثنى الأعضاء على تنسيق الخطط الاستراتيجية القطرية مع الأولويات القطرية وعملية تصميمها التشاورية التي تُشرك جهات فاعلة وطنية وإنسانية وإنمائية، وحث المكاتب القطرية على إدماج خبرات الشركاء في عملها مع الحكومات.

60- واستحسن الأعضاء بنية وثنائ الخطة الاستراتيجية القطرية، التي تتضمن أقساماً عن مختلف العناصر والمسائل. ومع ذلك، لا توفّر جميع الخطط الاستراتيجية القطرية معلومات كاملة عن هذه العناصر، ودعا الأعضاء إلى عرض الخطط بمزيد من الاتساق، مع تفاصيل أكثر عن تمويل الخطط الاستراتيجية القطرية – الذي ينبغي أن يأتي من البلدان نفسها قدر الإمكان – وعن ترتيب الأولويات فيما يتعلق بالموارد والأساس المنطقي لاختيار طرائق التحويل. ولاحظ المجلس أن هذه الدفعة الأولى من الخطط الاستراتيجية القطرية تُركّز على التنمية، وأعرب عن تطلعه لرؤية خطط استراتيجية قطرية معنية بظروف الطوارئ في المستقبل.

61- وتوفّر الخطة الاستراتيجية القطرية للسلفادور مثلاً لدور البرنامج في البلدان المتوسطة الدخل، حيث يُمكن للحكومات الوطنية والشركاء تمويل العديد من أنشطته. ورحب الأعضاء بتقوية قدرات السلطات المحلية والشراكة مع شركة من القطاع الخاص من أجل إنتاج منتجات غذائية محلية؛ ومن شأن هذين العنصرين أن يبسرا الاستدامة والملكية الوطنية لتدخلات الحماية الاجتماعية والمساعدة الغذائية. ولاحظ الأعضاء أن الخطط الاستراتيجية القطرية تُركّز على الشراكات، وطلبوا مزيداً من المعلومات عن تقسيم العمل، وخاصة بشأن الأعمال الرامية إلى زيادة دخل أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وستؤدي أنشطة التكيف لتغيير المناخ المدعومة بالخطط الاستراتيجية القطرية أيضاً إلى زيادة دخل الأسر.

62- ورداً على تعليقات المجلس بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية عموماً، أشارت الأمانة إلى أن توجيهات منقحة بشأن إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية سوف تُجسّد الدروس المستمدة من الدفعة الأولى. ويمثّل تحقيق التوازن بين توفير معلومات كاملة والاحتفاظ بنص ذي طول معقول تحدياً؛ بيد أن المعلومات غير الواردة في الخطط الاستراتيجية القطرية تُتاح غالباً في وثائق ذات صلة أخرى من وثائق المكاتب القطرية. وتتنوع مصادر التمويل حسب ظروف البلد، غير أن مساهمات المانحين من أجل الأعمال الإنسانية لا تُستخدم من أجل التنمية، ويحتفظ المانحون بإمكانية تمويل أنشطة محدّدة أو تخصيص أموالهم بطرق أخرى.

63- وسلّم المدير الإقليمي بأن ميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية طموحة؛ فنسبة قدرها 40 في المائة من التمويل مرصودة للاستجابة للطوارئ، والتي يتلقاها البرنامج بشأنها عادة نسبة تتراوح بين 70 و80 في المائة من الاحتياجات. وتشمل المشاريع المشتركة مع الشركاء الثنائيين المعنية بالتكيف مع تغير المناخ أغلب فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، لكن الحصول على تمويل للحماية الاجتماعية أكثر إثارة للتحديات. ويتسم تعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها بأهمية كبيرة في السلفادور، وقد ساهمت الحكومة مالياً في أنشطة سابقة اضطلع بها البرنامج في البلد.

الخطط الاستراتيجية القطرية – إكوادور (2017-2021) (2017/EB.1/9) (الموافقة)

- 64- أوجزت المديرية القطرية النهج والحصائل والأنشطة المحددة في الخطة الاستراتيجية القطرية لإكوادور، مؤكدةً شراكة البرنامج الاستراتيجية مع الحكومة والالتزام بالقضاء على الجوع في البلد. وسلطت الضوء على التحديات التي تواجه إكوادور والتي تتراوح بين سوء التغذية المزمن والسمنة من ناحية والكوارث الطبيعية ووجود عدد كبير من اللاجئين من ناحية أخرى.
- 65- وأشار المجلس إلى تاريخ العمليات الطويل في إكوادور وأعرب عن تقديره للتكامل بين أنشطة البرنامج ومبادرات الحكومة. ولاحظ بعض الأعضاء أن عمل البرنامج سيسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة بما يتجاوز ما هو مذكور في الخطة الاستراتيجية القطرية. ورحب الأعضاء بخطط تسليم المسؤولية للحكومة، مؤكداً أنه ينبغي تخطيط استراتيجيات الخروج وتنفيذها بعناية من أجل ضمان نقل المسؤولية بنجاح. وسأل بعض الأعضاء عما إذا كان الأمر سيقتضي الاستعانة بخبرة خارجية لدعم منظمات صغار المنتجين. وطلب توضيح أيضاً بشأن الطريقة التي حُسب بها الرقم 81 في المائة المتعلق بالتمويل.
- 66- وشكرت المديرية القطرية المجلس على تعليقاته، وكررت الإعراب عن التزام المكتب القطري بالعمل مع العديد من الشركاء من خارج الحكومة. وعلى الرغم من أن عمل البرنامج يُسهم في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية المستدامة، فإن الهدف الرئيسي للمنظمة هو القضاء على الجوع. وعلى مدى عدة سنوات، عمل البرنامج مع شركاء، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية، من أجل دعم صغار المنتجين، وسوف يستعرض تقريره مقبل يجريه المكتب الإقليمي هذه الروابط وكيف يُمكن تعزيزها من أجل زيادة القيمة المضافة لهذه الأنشطة. وفيما يتعلق بالحسابات الخاصة بالتمويل، تُجسّد النسبة المئوية للالتزامات القائمة؛ أما الميزانية للفترة 2019-2021 فهي تقديرية ومستندة إلى التاريخ السابق للمساهمات.

تقرير عن الزيارة الميدانية لإكوادور التي اضطلع بها المجلس التنفيذي للبرنامج

- 67- قدّم المشاركون في الزيارة الميدانية لإكوادور التي اضطلع بها المجلس التنفيذي موجزاً مفصلاً لتقريرهم، وسلطوا الضوء على مختلف مجالات الأنشطة الجارية في البلد وشراكات البرنامج الفعالة مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. وأعربوا عن شكرهم لشعب إكوادور وحكومتها على ما لقوه من ترحيب حار: فالعلاقات الجيدة للغاية بين البرنامج والسلطات الوطنية مثيرة للإعجاب، وكذلك الحال بالنسبة للدعم المتحمس للبرنامج الذي لوحظ بين المستفيدين والشركاء في مختلف أنحاء البلد. وبضطلع البرنامج بدور قيادي في فريق الأمم المتحدة القطري، وقد أنجز الكثير بواسطة فريق من الموظفين وميزانية صغرى نسبياً، حيث تُشارك بفاعلية مع جهات فاعلة إنسانية وإنمائية أخرى والسلطات الإكوادورية على المستويين المحلي والوطني. وقد واكب روح التعاون والتكامل حافز واضح من الحكومة للمحافظة على المكاسب التي تحققت وتولّي الملكية الوطنية لإدامة الإنجازات في المستقبل. واستمد عدة من أعضاء المجلس دروساً من زيارتهم عزّزت مواقفهم بالمعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية القطرية. وعموماً، بيّنت الزيارة المساهمات القيّمة التي يُمكن للبرنامج أن يقدمها للبلدان المتوسطة الدخل.
- 68- وشكر ممثل إكوادور المجلس على زيارته، مؤكداً على أن حافظة الأنشطة المتنوعة للبرنامج في بلده أثبتت جدواه كشريك استراتيجي للبلدان المتوسطة الدخل بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. وسلط الضوء على نهج إكوادور إزاء اللاجئين، الذين يُعتبرون أخوة وأخوات يتعيّن الترحيب بهم وإدماجهم، والذين يُساهمون بدورهم في التنمية.

الخطط الاستراتيجية القطرية – كولومبيا (2017-2021) (2017/EB.1/10) (الموافقة)

- 69- قدّم المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية التي وُضعت بالتشاور مع المانحين والحكومة وسائر الشركاء والتي تُعرّف دور البرنامج بشأن مواصلة توفير المساعدة الإنسانية مع التحوّل نحو الإنعاش والتنمية كلما سمحت الظروف. وتطبق الخطة الاستراتيجية القطرية نهجاً مراعية للاعتبارات الجنسانية والتغذية تُركّز على الحماية الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود، وخاصة في صفوف ضحايا العنف والكوارث. ومن العناصر المهمّة في هذا الصدد تعزيز قدرات المنظمات المجتمعية والحكومات المحلية والتعاون بين بلدان الجنوب.
- 70- وسلّم المجلس بأهمية تطوير استراتيجية البرنامج في بلد يخرج من ستة عقود من النزاع ويتعرض بشدة لخطر الكوارث الطبيعية. وعلى الرغم من أن كولومبيا من البلدان المتوسطة الدخل، فما تزال بعض المناطق فيها تعاني من سوء التغذية

بمعدلات مرتفعة، كما أن التفاوت في الدخل هو من بين الأعلى في العالم. وفي إشارة إلى أن اتفاق السلام الموقَّع في أغسطس/آب 2016 ينص على حماية أشد الفئات ضعفاً وعلى إجراءات لعلاج أسباب النزاع، رحب الأعضاء بمواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع أولويات الحكومة وخططها. وبسبب العلاقة بين السلام والأمن الغذائي تُمثل المساعدة المقدمة من البرنامج مساهمة أساسية في السلام.

71- وفي معرض التأكيد على ضرورة ضمان امتلاك الموظفين للمهارات اللازمة في مجالي التحليل السوقي وتعزيز القدرات، شجع الأعضاء المكتب القطري على تقوية شراكاته مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولا سيما بشأن نظم الأغذية القادرة على الصمود أمام المناخ. وفي حين أن من المناسب للخطة الاستراتيجية القطرية أن تُركِّز على التنمية، يتعيَّن على البرنامج أيضاً أن يتصدى للاحتياجات الإنسانية حسب الاقتضاء. ورحب الأعضاء بوضع استراتيجية لتسليم المسؤولية قائمة على نتائج استعراض منتصف الفترة.

72- ورداً على تعليقات المجلس، أكد المدير القطري أن الأنشطة ستركز على أشد المناطق المتأثرة بالنزاع ضعفاً، مع إيلاء اهتمام خاص لمجتمعات السكان الأصليين، وأن أولوياتها ستحدد من قبل الحكومة المحلية والوطنية من أجل بناء السلام وإعادة الإعمار. وبفضل المرونة في تحديد الأهداف، سيتمكن البرنامج من التكيف تبعاً للظروف المتغيرة، والعمل مع الكيانات الحكومية على توفير الدعم في الوقت المناسب حسب الاقتضاء. ويوفّر شريك احتياطي المساعدة بشأن التحليل السوقي، في حين يُعزِّز المكتب القطري القدرة التحليلية لموظفيه والكيانات الحكومية والشركاء. وسوف يعتمد اختيار طرائق التحويل على السياق، مع مراعاة ما قدمته التحويلات القائمة على النقد من مساهمات بشأن تمكين المرأة ومستويات العنف المرتفعة ضد النساء في كولومبيا.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

73- قدم المدير الإقليمي للمجلس عرضاً عاماً لأنشطة البرنامج الرئيسية في الجنوب الأفريقي.

74- وفيما يتعلق بالجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو، سوف يبلغ انعدام الأمن الغذائي ذروته فيما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار، مع تعرّض 39 مليون شخص للخطر. وفي البلدان السبعة الأكثر تضرراً، يعاني 16 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي؛ وقد وسع البرنامج نطاق برامجه من أجل مساعدة 10.6 مليون شخص.

75- وأمكن تلافي أزمة أكبر بفضل قيادة الحكومات الوطنية والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي وتحديد الأهداف على نحو مشترك والتعاون القوي بين الوكالات وتعبئة الموارد بسرعة من قبل الشركاء والحكومات والبرنامج. وسمح المرفق العالمي لإدارة السلع للبرنامج بتخفيض زمن تسليم 300 000 طن متري من الأغذية بمقدار 37 يوماً. وكانت المناصرة الرفيعة المستوى ضرورية لمساعدة 250 000 أسرة متأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسمح التحليل المنهجي من خلال نظام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهاتف المتنقل بتنفيذ برامج التحويلات القائمة على النقد حيثما أمكن.

76- وواجهت الاستجابة تحديات بشأن زيادة الموظفين وإعادة عقد محافل الطوارئ المشتركة بين الوكالات وتوريد الأغذية، بالنظر إلى العجز الإقليمي في الحبوب. ولم تصدر إعلانات الكوارث بالسرعة الكافية في بعض البلدان، كما أن الأزمة كانت ستكون أقل وطأة لو أن المزيد كان قد استثمر من قبل في بناء القدرة على الصمود.

77- والتوقعات بشأن الحملة الزراعية المقبلة مؤاتية، بيد أن التهديدات المستمرة تشمل هجمات دودة الحشد وفترات جفاف مطولة في أجزاء من مدغشقر وناميبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويهدف تقرير المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، المعنون "مخطط للعمل"، إلى تعزيز القدرات في المناطق المعرضة لظاهرة النينيو. وقد نُوه بموزامبيق باعتبارها من البلدان التي حققت إنجازاً مبكراً في هذا الصدد.

78- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يبعث الوضع على القلق. فالنزاع الناشب في المناطق الشرقية والوسطى من البلد يُعرِّض الأنشطة الإنسانية للمخاطر. ومنذ أغسطس/آب 2016، تأثر 150 000 شخص بالعنف، بيد أن العجز الكبير في التمويل يعرقل أنشطة البرنامج في البلد.

79- وقد اكتملت الاستراتيجية الإقليمية المعنية بالمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى ثماني خطط عمل قطرية معنية بالمساواة بين الجنسين. ولم تكتمل باقي الخطط بعد، وذلك أساساً لأسباب تتعلق بالترجمة. وقد عُيّن موظف للشؤون الجنسانية، كما جرى تدريب جميع الشركاء على المسائل الجنسانية.

الخطط الاستراتيجية القطرية – زمبابوي (2017-2021) (2017/EB.1/11) (للموافقة)

80- قدّمت الأمانة الخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي، وأعطت عرضاً عاماً لحصائلها الاستراتيجية الست وأنشطتها الثلاثة عشر، وأعدت إلى الأذهان أنها وُضعت من خلال مشاورات واسعة استناداً إلى الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع، مع اضطلاع أصحاب المصلحة الوطنيين بدور قيادي طوال العملية.

81- ورحب المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية – وهي الأولى في أفريقيا – وأثنى على مشاركة الحكومة وكيانات الأمم المتحدة والمانحين ومنظمات المجتمع المدني والقوى العاملة في وضعها. وتمثل الخطة تحديراً تحولياً في برمجة البرنامج في زمبابوي؛ ورحب أعضاء المجلس على وجه الخصوص بالإطار المالي الجديد، الذي يوضّح تفصيله المنهجي للميزانية كإحدى إنفاق الأموال من مستوى الأنشطة حتى الأهداف الاستراتيجية.

82- ورأى أحد الأعضاء أن الخطة الاستراتيجية القطرية تأخذ بالبرنامج إلى مجالات عمل جديدة يتعيّن عليه أن يُعزّز خبرته فيها. وفي حين أن بالإمكان إقامة شراكات جديدة مع المؤسسات الأكاديمية، قد يقتضي تنفيذ الخطة مزيداً من الإعداد من جانب البرنامج، بما في ذلك إعادة مواءمة سمات موظفيه القطريين. وفي الوقت نفسه، أكد أعضاء على ضرورة محافظة البرنامج على قدرته الأساسية بشأن التصدي للطوارئ. ورحب المجلس بالجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة أمام المانحين، وحث على تحسين المساءلة بالمثل أمام أصحاب المصلحة والمستفيدين الوطنيين.

83- وفي إشارة إلى أن المساعدة القائمة على النقد تعمل بصورة جيدة في زمبابوي بفضل وجود أسواق تؤدي وظيفتها جيداً، اقترح أحد الأعضاء أنه ينبغي للبرنامج أن يوسع نطاق التحويلات القائمة على النقد كما ينبغي للمانحين توفير الدعم المرن وغير المخصص لكي يكون ذلك ممكناً. وقد حققت الاستثمارات في بناء القدرة على الصمود ثمارها، حيث قللت من احتياجات مساعدة الطوارئ عقب ظاهرة النينيو. وأشار عددٌ من أعضاء إلى نجاح مبادرات القطاع الخاص وأعربوا عن أملهم في أن يراعي البرنامج مثل هذه الاستجابات التي يضطلع بها القطاع الخاص في المستقبل كوسيلة لتحقيق أثر أوسع نطاقاً. وأعرب الأعضاء عن تطلعهم إلى تلقي المزيد من التفاصيل عن الأساس المنطقي للقرارات المتعلقة بطرائق التحويل، بما في ذلك المخاطر المحتملة المرتبطة بالتحوّل نحو النقد بالنظر إلى مسائل الاقتصاد الكلي التي تواجه زمبابوي؛ وعن الميزانيات وأعداد المستفيدين والاحتياجات من المساعدة المتوقعة للسنوات الأخيرة من الخطة الاستراتيجية القطرية، بالنظر إلى الصدمات التي تعرضت لها زمبابوي في الماضي.

الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

84- وصفت المديرية الإقليمية الزيادة الشديدة في انعدام الأمن الغذائي في الإقليم، حيث يواجه 20 مليون شخص ظروف الأزمات أو الطوارئ أو الكوارث. ويمثّل النزاع والتشريد والجفاف العوامل الدافعة الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، ولا تبعث التوقعات بسقوط الأمطار أو تحقيق السلام في الأجل القصير على التفاؤل.

85- وقد أعلنت أزمة من المستوى 2 بشأن الجفاف في القرن الأفريقي، وهي أزمة تماثل تلك التي حدثت في الفترة 2010/2011. وأحرز تقدم بشأن ملكية الحكومة لجهود الإغاثة والقدرة على الصمود. بيد أن عجزاً كبيراً في تمويل برنامج تغذية المدارس الكينية ترك 458 000 طفل دون دعم في المناطق المتأثرة بالجفاف. وفي إثيوبيا، احتاج 5.6 مليون شخص إلى المساعدة الطارئة، بعضهم بسبب الأثر المتأخر لظاهرة النينيو.

86- وتطلب الأمر إجراءات فورية لمنع حدوث مجاعة في الصومال: فقد احتاج 3 ملايين شخص إلى مساعدة طارئة، كما احتاج 3.3 مليون شخص إلى دعم سبل كسب العيش لمنع وصول انعدام الأمن الغذائي إلى مستوى الأزمات. وعلى الرغم من إيلاء الأولوية للإغاثة الطارئة، كان الاستثمار في سبل كسب العيش ضرورياً أيضاً لاحتواء الأزمات؛ وقد أثبتت الخبرة المكتسبة في

الصومال أنه متى شرع الناس في الحركة بحثاً عن الماء فإن معدّل الوفيات يرتفع. وتحسنت إمكانية الوصول إلى مناطق جنوب الصومال، حيث يجري توفير التحويلات القائمة على النقد في المجتمعات المحلية التي تؤدي الأسواق فيها وظيفتها. بيد أن الأمر يحتاج مع ذلك إلى 374 مليون دولار أمريكي لتوسيع نطاق استجابة البرنامج في الصومال.

87- وقد أعلنت المجاعة في مقاطعتين في جنوب السودان، كما أن مناطق أخرى معرضة لهذا الخطر. ويواجه خمسة ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي، أما المعدلات الإجمالية لسوء التغذية الحاد فتتجاوز عتبات الطوارئ في 14 من 23 مقاطعة خضعت للتقييم. ويعمل البرنامج مع الشركاء ويدعو إلى إتاحة الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية.

88- وأعرب المجلس عن القلق إزاء الوضع في جنوب السودان. وأشار الأعضاء إلى نقص اهتمام وسائل الإعلام بالقرن الأفريقي وأكدوا أن الأمر يحتاج إلى استجابة إقليمية لمواجهة التحديات الراهنة.

89- وأكدت المديرية الإقليمية على الدور المهم لبلدان الجوار في تيسير تسليم الأغذية إلى جنوب السودان. وأثنت على قيادات بلدان القرن الأفريقي، مكررة التزام البرنامج بالوقوف معها لدعم مبادرات الإغاثة والإنعاش التي تستهدف الفئات الضعيفة، بما في ذلك المهاجرون.

الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – أوغندا 200852 (EB.1/12/2017) (الموافقة)

90- لاحظ المدير القطري، في معرض بيانه لظروف تنقيح الميزانية، أن لدى أوغندا سجلاً جيداً فيما يتعلق باستضافة اللاجئين، بيد أن وصول أعداد كبيرة من الفارين من النزاع في جنوب السودان يفرض ضغطاً على الموارد ونظم التسليم وقدرة أوغندا على الاستجابة.

91- واعتبر المجلس أن التنقيح مناسب وأثنى على مواصلة أنشطة البرنامج مع أنشطة الحكومة. وكان للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش نتائج إيجابية في كاراموجا، بما في ذلك من خلال الأدوات والنهج الابتكارية من قبيل التحويلات القائمة على النقد. ورحب الأعضاء بالجهود الرامية إلى الحد من العنف الجنساني، بيد أنهم كانوا يودون مزيداً من المعلومات عن نهج البرنامج إزاء سائر المسائل الجنسانية.

92- ورد المدير القطري بأن الخطة الاستراتيجية القطرية التي ستقدم إلى دورة المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني ستضمن خطة عمل جنسانية. وفي غضون ذلك، يكفل البرنامج لللاجئين تلقي الدعم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من وصولهم إلى أوغندا، كما يتصدى الشركاء للعنف الجنساني والاستغلال الجنسي للاجئين قبل وصولهم وبعده، ولا سيما خلال جمع الحطب.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

93- استهل المدير الإقليمي عرضه العام بمعلومات محدّثة عن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة في الإقليم. وسوف تُقدّم الخطة الاستراتيجية القطرية الأولى لغرب أفريقيا خلال دورة المجلس في يونيو/حزيران 2017، والأخيرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2018. ويجري تعيين مواطن رفيع المستوى من كل بلد كمسؤول رئيسي عن الحشد من أجل عملية الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع.

94- وفي غضون ذلك، يستجيب البرنامج لأزمة إنسانية في شمال نيجيريا أثرت أيضاً على الكاميرون وتشاد والنيجر. وبسبب سوء المحاصيل وفشل مواسم زراعية يواجه 5 ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي، مع احتمال حدوث مجاعة في بعض المناطق. ويتوقّع حدوث مزيد من التدهور خلال موسم الجذب من يونيو/حزيران إلى أغسطس/آب. وقد استهدفت استجابة البرنامج الإقليمية 2.6 مليون شخص واستُخدم فيها 522 مليون دولار أمريكي من التحويلات الغذائية والتحويلات القائمة على النقد والدعم الغذائي والتغذية المدرسية والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول، وذلك في نيجيريا في المقام الأول.

95- وبفضل آليات الاستجابة السريعة والعمليات الخاصة، بما في ذلك خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية والدعم في مجالَي الاتصالات واللوجستيات، تمكن البرنامج من بلوغ مناطق في شمال نيجيريا كان الوصول إليها متعزراً من قبل بسبب النزاع مع بوكو حرام. ويعكف البرنامج على توسيع قاعدة شركائه بشأن التقدير والتسليم والرصد مع انسحاب بوكو حرام من

المنطقة وعودة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إليها. وسوف تهدف مائدة مستديرة تُعقد في أوغندا في وقت لاحق من الأسبوع إلى زيادة الوعي بالأزمة وتمويل الاستجابة.

96- وقد تصدى تدخل دبلوماسي وعسكري من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لأزمة سياسية نشبت في غامبيا في يناير/كانون الثاني، وأدى إلى منع حدوث حالة طوارئ إنسانية أخرى.

97- وأثنى المجلس على عمل البرنامج في الإقليم مع تسليمه بأنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله. ورداً على سؤال لأحد الأعضاء، أضاف المدير الإقليمي بأن عملية الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع وتمويلها ومدتها، وكذلك اختيار المسؤولين الرئيسيين عن الحشد، هي كلها أمور خاصة بكل بلد.

تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج لأزمة إيبولا: غينيا وليبيريا وسيراليون، ورد الإدارة عليه (2017/EB.1/13) (للنظر)

98- قامت مديرة التقييم بتقديم التقييم مشيرةً إلى أن التوصيات موجهة للمستويين الإقليمي والعالمي على السواء. وعرض المدير الإقليمي بالتفصيل استجابة الإدارة، مع إلقاء الضوء على الجهود الجارية لتوثيق أفضل الممارسات وتعزيز سياسة المساواة بين الجنسين وإقامة شبكة عالمية من سلاسل الإمداد من أجل الاستجابة للجائحات.

99- ورحب المجلس بالتقييم وأثنى على استجابة البرنامج الابتكارية والحسنة التوقيت والمناسبة جداً لأزمة إيبولا. وقد كشفت حالة الطوارئ عن هشاشة النظم الصحية الوطنية المعنية، والتي ينبغي تعزيزها. وأكد الأعضاء على أهمية التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والمساءلة أمام المستفيدين. وأيدوا بشدة الاقتراح الخاص بتتبع البنود غير الأغذية وإنشاء آلية عالمية للاستجابة للجائحات مع شركاء من الحكومة ومن القطاعين العام والخاص.

100- ورأى بعض الأعضاء أنه كان من الممكن تحسين استراتيجية خروج البرنامج وتسريع التحول من الدعم الطارئ إلى دعم الإنعاش. وعلق أحد الأعضاء بأن من شأن نظم البيانات المتكاملة على نحو أفضل أن تُسرّع من اتخاذ القرارات. وسوف يتلقى موظفو المكتب القطري مزيداً من التدريب على إجراءات الطوارئ من المستوى 3.

101- وأشارت مديرة التقييم إلى أن أصحاب المصلحة الذين جرت معهم مقابلات شخصية من أجل التقييم، وعددهم 320، كان منهم مانحون؛ وجرى أيضاً التشاور مع 600 مستفيد من خلال مجموعات التركيز. وأكدت على أهمية متابعة عملية الإنعاش في الإقليم الفرعي، التي سيكون للتقييمات اللامركزية المقبلة دور فيها.

102- وأضافت الأمانة أن البرنامج قرر عدم الخروج قبل أن تكون البلدان مستعدة للاستجابة لاحتمال عودة إيبولا إلى الظهور. وقد صارت الفوائد الناجمة عن تهيئة البنى المحلية للاستجابة للجائحات في المستقبل ظاهرة للعيان بالفعل في ليبيريا وسيراليون. والاستعداد شرط أساسي لنجاح استراتيجية الخروج، ومن الممكن تعزيزه من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشدت الأمانة بموظفي البرنامج الوطنيين الذين كانوا على الخطوط الأمامية من الاستجابة رغم ما كان يحرق بهم من مخاطر شخصية لا يُستهان بها، وبسائر الموظفين الذين نُشروا خلال الأزمة.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

103- قدّم المدير الإقليمي عرضاً عاماً للأنشطة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، حيث هيمن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة على عمل البرنامج وتوقعاته؛ وعلى الرغم من المطالب المتعددة التي يفرضها هذا التحول الاستراتيجي، ما زال الانتقال يجري حسب جدول الزماني. وقد اكتملت ستة استعراضات استراتيجية قطرية للقضاء على الجوع، بينما تُجرى عشرة استعراضات أخرى أو يُعتمزم إجراؤها خلال الفترة 2017-2018. وقد أكدت الاستعراضات المكتملة صحة النتائج المشتركة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي عبر الإقليم: فالتحسينات لا تتناسب دائماً مع النمو الاقتصادي؛ وعدم المساواة المستمر يؤدي إلى إحراز تقدم متفاوت بشأن تحقيق الأمن الغذائي؛ والنمو في إنتاج الأغذية محلياً في طريقه إلى التوقف، وهو غير متنوع بما فيه الكفاية؛ والاعتبارات الشاملة تتضمن الشؤون الجنسانية والتمدين وتغير المناخ. ولتغير المناخ عواقب كبرى بالنسبة لإدارة المخاطر، وهو يهدّد بعرقلة التقدم بشأن التغذية في صفوف أشد الفئات ضعفاً.

104- ويرتكز نهج الإقليم إزاء الخطط الاستراتيجية القطرية على إدارة المخاطر من أجل استيعاب الصدمات والإجهادات، استناداً إلى إطار سندي واتفاق باريس والأطر الإنسانية. وتعتمد الأنشطة نهج "المجتمع ككل" وتشمل شبكات الحماية الاجتماعية/الأمان الاجتماعي وتعزيز التغذية، كما تتضمن التخفيف من المخاطر من خلال أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، إلى جانب الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها من أجل إدارة المخاطر المتبقية. ويعكف البرنامج على تحديد دوره في كل بلد حتى عام 2030، حيث يسعى إلى المواءمة مع خطط التنمية الوطنية والاستعداد للانتقال إلى الخطط الاستراتيجية القطرية بأكبر قدر ممكن من السلاسة، مع ضمان التمويل الكافي في الوقت نفسه للحفاظ القائمة. ويهدف البرنامج إلى العمل على نحو متزايد بمثابة قناة للتبادل بين الحكومات وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب واستثمار مراكز الامتياز حيثما أمكن. ويمثل شمول ذوي الإعاقة أولوية في الإقليم، ويعكف البرنامج على تقدير كيفية وضع التزاماته بموجب ميثاق عام 2016 موضع التنفيذ.

105- وحسبما طلب المجلس في وقت سابق من الدورة، وفر المدير الإقليمي إحاطة عن المساعدة الغذائية التي يقدمها البرنامج للاجئين في بنغلاديش، حيث وصل 70 000 شخص من ميانمار منذ أكتوبر/تشرين الأول 2016. وقد استهدفت المساعدة للاجئين المسجلين في مخيمين والأشخاص غير المسجلين القادمين من ميانمار والمجتمعات المحلية المضيفة. وهناك فجوات في التمويل قدرها 5 ملايين دولار أمريكي بشأن المستفيدين في المخيمات، وعدادهم 34 000، و9 ملايين دولار أمريكي بشأن الأشخاص الذين يعيشون في مواقع مؤقتة؛ ويحتاج الأمر أيضاً إلى تمويل إضافي لبرنامج يدعم سبل كسب العيش لفائدة النساء اللاتي يعانين من الفقر المدقع.

تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لسري لانكا (2011-2015)، ورد الإدارة عليه (2017/EB.1/14) (لنظر)

106- أشارت مديرة التقييم إلى أن التقييم حُدد موعده بحيث يُثري عملية وضع خطة استراتيجية قطرية من المقرر تقديمها إلى دورة المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني. وقد منعت التحديات الإنسانية خلال الفترة المشمولة المكتب القطري من إكمال وضع استراتيجية قطرية، بيد أن مجموعة العمليات التي نُفذت سمحت بتحقيق تقدم في انتقال البرنامج من برمجة الطوارئ إلى الأنشطة المتعلقة بالتغذية وتغير المناخ. وقد أقرت الإدارة بنتائج التقييم، وهي تعكف على تنفيذ التوصيات الست.

107- وفي معرض الإشارة إلى أن هذه حافظة عسيرة يجري تنفيذها في بيئة معقدة وفي ظل قيود مالية شديدة، نوّه المجلس بنتائج التقييم وتوصياته وبمجموعة المجالات التي حُددت باعتبارها تحتاج إلى التعزيز والتحسين، ورحب في الوقت نفسه بالتقدم الذي أحرزه المكتب الإقليمي بشأن التصدي لهذه التحديات وتنفيذ التوصيات. ودعا أعضاء إلى بذل جهود جماعية مع الحكومة والشركاء من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن تلبية احتياجات الأشخاص المشردين داخلياً. وأشار أعضاء إلى أن خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين لعام 2015 قد حسّنت من النتائج الجنسانية، وشجعوا المكتب القطري على مواصلة تعزيز مؤشرات ومعلوماته الجنسانية.

108- واسترعت مديرة التقييم انتباه المجلس إلى ملحق بتقرير التقييم الرئيسي يوفر مزيداً من التفاصيل عن الجوانب الجنسانية للحافظة. وأضاف أن الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع سلب الضوء على الحالة التغذوية السيئة للعديد من النساء في سري لانكا حيث يعاني ثلث النساء من فقر الدم وتعاني نسبة مماثلة من الحوامل من انعدام الأمن الغذائي. وبالتالي فإن التغذية من المجالات ذات الأولوية للبرنامج، كما أن مسؤول الاتصال للشؤون الجنسانية في المكتب القطري أخصائي في التغذية. وسوف يؤدي إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية الذي يقوم بوضعه الفريق القطري للأمم المتحدة مع المانحين والمجتمع المدني والشركاء إلى زيادة الاتساق بين وكالات الأمم المتحدة.

109- وفي إشارة إلى النقاط الأخرى التي أُثيرت، ذكر المدير الإقليمي التبادل القيم للمعلومات وغير ذلك من الدعم المقدم من المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابع للبرنامج، الذي واجه العديد من المسائل التي تجابهها حالياً بلدان في آسيا، بما في ذلك بلدان تمر بمرحلة ما بعد النزاع. والمكتب القطري، بفضل تحسن علاقته مع الحكومة منذ عام 2015، ووجود مدير قطري جديد، وتوافر شبكة قوية من الشركاء، وما يتمتع به موظفوه من مهارة، مؤهل جيداً للتغلب على التحديات المتبقية ووضع خطة استراتيجية قطرية ناجحة وتنفيذها.

الخطط الاستراتيجية القطرية – بنغلاديش (2017-2020) (EB.1/15/2017) (للنظر)

110- قَدّم المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية وحصلها الاستراتيجية الأربع. ولقد صارت بنغلاديش ضمن الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل في عام 2015؛ وتناقصت معدلات الفقر المدقع ونقص التغذية، بيد أن انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في صفوف الأطفال ما زال منتشرين على نطاق واسع.

111- وأثنى المجلس على تحوّل البرنامج إلى الدعوة ودعم قدرات الحكومة من أجل التصدي للعوائق السياسية التي تعرقل النمو، ونهج الخطة الاستراتيجية القطرية في الاستفادة من النجاحات لدى التصدي للتحديات المستمرة. وأشار عدّة أعضاء إلى خبرة بلدانهم الإيجابية في التعامل مع المكتب القطري لبنغلاديش. واستحسن الأعضاء التركيز على القضاء على الجوع والحدّ من سوء التغذية بما يتماشى مع أولويات الحكومة؛ والتحليل الاستراتيجي الذي يربط سوء التغذية بالقضايا الاجتماعية مثل الزواج المبكر؛ والاستخدام المرن لطرائق التحويل المختلفة. وشجّعوا البرنامج على التعاون مع القطاع الخاص والمانيين من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية.

112- ورحب الأعضاء بالتركيز على النساء والأطفال وأكدوا أهمية ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على ما يحتاجونه من مساعدة. وطلبوا مزيداً من التفاصيل عن التصدي لنقص التغذية في السياقات الحضرية وتعزيز الشراكات من أجل التنمية، بما في ذلك توضيح أدوار الشركاء داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. وحذر أعضاء من مخاطر زيادة التوتر في مدينة كوكس بازار خلال التحوّل إلى المساعدة الموجهة.

113- ورداً على النقاط المثارة، أضاف المدير القطري أن المكتب القطري يعكف على وضع استراتيجية لجمع الأموال تستهدف المانيين التقليديين وغير التقليديين على السواء، بما في ذلك القطاع الخاص، الذي وفر بالفعل المساعدة التقنية بشأن تقوية الأرز علماً بأن أنشطة البرنامج في بوتان تستخدم الأرز المقوى الوارد من بنغلاديش. وأدرجت الشواغل الخاصة بالإعاقة في معايير اختيار المستفيدين. وبدلاً من تنفيذ برامج البرنامج في الأحياء الفقيرة من المناطق الحضرية، أقتنع المكتب القطري الحكومة بتغطية هذه المناطق ببرامجها الراهنة المعنية بشبكة الأمان الاجتماعي. وتشمل طرائق التحويل المرنة استخدام التحويلات القائمة على النقد في مخيمات اللاجئين والتحويلات الغذائية للقادمين الجدد من أجل التخفيف من الإجهاد الاقتصادي في المناطق التي لم تعد المجتمعات المضيفة واللاجئون المستقرون فيها قادرين على تقاسم غذائهم مع المزيد من القادمين الجدد. ويعتزم البرنامج توفير المساعدة الموجهة للاجئين في المواقع المؤقتة، مع إشراك المجتمعات المحلية في القرارات المتعلقة بالمستحقين لهذه المساعدة.

الخطط الاستراتيجية القطرية – إندونيسيا (2017-2020) (EB.1/16/2017) (للنظر)

114- شكر المدير القطري المجلس على مدخلاته القيّمة في الخطة الاستراتيجية القطرية، التي تستند إلى الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع الذي تولى قيادته مكتب الرئيس وركز على ثلاث حصائل استراتيجية – وهي الحدّ من انعدام الأمن الغذائي الشديد وتحقيق نظام غذائي أكثر توازناً والارتقاء بالقدرة في مجال لوجستيات الطوارئ – من المقرر تحقيقها من خلال أربعة أنشطة تنفّذ مع شركاء من منظومة الأمم المتحدة، وخاصة الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وقد ربط كل نشاط باستراتيجية وزارية وميزانية.

115- ورحب المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية، التي توائم البرنامج القطري المعتمد في فبراير/شباط 2016 مع السياسة الخاصة بالخطط الاستراتيجية القطرية والإطار المالي الجديد. وعلى الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي السنوي يبلغ 5.3 في المائة، فإن الفوائد ليست موزعة بالتساوي. وتتفاقم تحديات من قبيل الفقر والتقرم وفرط الوزن والسمنة وفقر الدم وعدم الوصول إلى مياه الشرب والإصحاح بسبب الكوارث الطبيعية الخطيرة، التي تقع بمعدل مرّة كل شهر.

116- وأيد المجلس عمل البرنامج بشأن أولويات الحكومة المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والتخفيف من آثار الكوارث على الأمن الغذائي. وكانت الحكومة قد طلبت من البرنامج أن يوفّر المساعدة الغذائية فقط في حالات الطوارئ من المستوى 3، وأن يركّز بدلاً من ذلك على توفير المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات من أجل دعم الاستثمارات الوطنية في مجال الأمن الغذائي والتغذية والاستعداد للطوارئ. وأقر المجلس هذا النهج باعتباره مناسباً لمرحلة النمو الناضج التي بلغتها إندونيسيا،

وأثنى على إصرار الحكومة على عمل المزيد باستخدام مواردها الذاتية. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد التزامهم بعقد الشراكات مع البرنامج من أجل توفير المساعدة التقنية.

117- وفي إشارة إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية لا تُحدّد أي مستفيدين مباشرين، اقترح أحد الأعضاء خفض العدد المحدّد للمستفيدين غير المباشرين وهو 106 ملايين، وذلك بالنظر إلى استثمار البرنامج المتواضع نسبياً البالغ 13 مليون دولار أمريكي.

118- ورداً على تعليقات المجلس، أوضح المدير القطري أن عدد المستفيدين غير المباشرين يقل عن 106 ملايين بالنظر إلى أن العديد منهم محسوبون في عدّة برامج للحماية الاجتماعية ويُعتبرون معرضين لخطر الكوارث الطبيعية. ويعكف البرنامج على تحديد كيفية تحويل سياسة المساواة بين الجنسين على أفضل نحو إلى برنامج يُركّز على إسداء المشورة في مجال السياسات: ففي حين بلغ المكتب القطري مرحلة تحقيق المساواة بين الجنسين، ما زال يتعلّم كيفية إسداء المشورة للحكومة في هذا المجال.

الخطط الاستراتيجية القطرية – الصين (2017-2021) (EB.1/17/2017) (للموافقة)

119- بيّن مدير مكتب الصين التابع للبرنامج سياق الخطة الاستراتيجية القطرية. فبعد 35 عاماً من التحوّل الاقتصادي الناجح، خفضت الصين عدد الجائعين من سكانها إلى النصف، بيد أن ثمة بقايا من الفقر وعدم المساواة. ويتواجد البرنامج في البلد منذ عام 1979، بيد أنه لم يضطلع بعمليات مساعدة في الصين منذ عام 2005. وتحدّد الخطة الاستراتيجية القطرية دوراً تحفيزياً جديداً للبرنامج بالتعاون مع الحكومة وشركاء آخرين، مع قيام مكتب الصين التابع للبرنامج بوظيفة مركز الامتياز للتعاون بين بلدان الجنوب.

120- ورحب المجلس بالخطط الاستراتيجية القطرية بأهدافها المتمثلة في خفض المعدلات المرتفعة لسوء التغذية في المناطق الفقيرة إلى المستويات الوطنية؛ واستراتيجيتها وأدواتها الابتكارية لتعبئة الموارد من القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال المنصات الإلكترونية لجمع الأموال؛ وتركيزها على المساواة بين الجنسين وأنشطة تمكين المرأة، التي تمثل أكثر من 15 في المائة من الميزانية. وتوفّر الخطة الاستراتيجية القطرية نموذجاً لسائر البلدان المتوسطة الدخل.

121- وأثنى أعضاء على دعم الخطة الاستراتيجية القطرية للتعاون بين بلدان الجنوب، الذي يمثّل ثلث الميزانية، وأشاروا إلى تعاضد الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها مع الصين بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الأمن الغذائي، واقترحوا توسيع نطاق هذا العمل للاستفادة من خبرة الصين في إنشاء البنى التحتية الريفية.

122- وشكرت الأمانة الحكومية الصينية على شفافيتها في الموافقة على تقديم برنامج مموّل بالكامل من مصادر الحكومة الوطنية والقطاع الخاص إلى المجلس، وأوضحت أن وجود البرنامج في الصين منذ عام 2005 كان في المقام الأول من أجل تعبئة الموارد اللازمة للعمليات في أماكن أخرى.

123- وأضاف مدير مكتب الصين أن تعاون البرنامج مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها قوي في الصين. وتقوم الوكالات الثلاث بوضع خطط عمل مشتركة. وسوف تؤدي الإرشادات الجديدة بشأن حساب عدد المستفيدين إلى تيسير حساب عدد المستفيدين غير المباشرين. وتدعم الخطة الاستراتيجية القطرية التعاون بين بلدان الجنوب على ثلاثة مستويات، ألا وهي: مستوى السياسات؛ ومستوى التنفيذ، بتوفير التدريب التقني للموظفين؛ والمستوى الميداني، مع المزارعين.

الخطط الاستراتيجية القطرية – جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2017-2021) (EB.1/18/2017) (للموافقة)

124- قدّم المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية، التي تصدّت للأولويات الوطنية – التي تحددت من خلال استعراض استراتيجي تشاركي أخذت فيه الحكومة زمام القيادة – والمجسدة في أربع حصائل استراتيجية.

125- وأثنى المجلس على إصرار الحكومة على التصدي للتنمية البشرية والارتقاء من وضع أقل البلدان نمواً، ورحب بالخطط الاستراتيجية القطرية وأقر موافقة أنشطة البرنامج مع الجهود المحلية والوطنية الرامية إلى تحسين استدامة الأمن الغذائي والتغذوي. ويتمس التركيز على بناء القدرات الوطنية بأهمية حاسمة – كما هو الحال في نموذج الوجبات المدرسية الذي صُمّم منذ البداية متضمناً ملكيته الوطنية واستدامته وتسليم مسؤوليته تدريجياً. ومن شأن العمل على دعم المزارعين أصحاب الحيازات

الصغيرة وترويج الأغذية المغذية المتاحة محلياً وتعزيز التنقيف التغذوي المساعدة على إيجاد حلول طويلة الأجل. وأكد الأعضاء على أنه ينبغي للبرنامج أن يواصل العمل على إعداد الحكومات المحلية والإقليمية لتسليم المسؤولية.

126- ومن شأن الشراكات القوية – بما في ذلك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن بناء الحلول المستدامة، ومن خلال التعاون بين بلدان الجنوب للاستفادة من مركز الامتياز التابع للبرنامج في البرازيل لتعزيز قدرات الحكومة والمجتمع المحلي على إدارة الوجبات المدرسية – أن تساعد على تحقيق أقصى استفادة من الموارد ومنع الفجوات.

127- ولاحظ أحد الأعضاء أن بالإمكان تكريس مزيد من الموارد للمسائل الجنسانية؛ وسأل عضو آخر عن سبب تخصيص 10 في المائة فقط من الموارد للحصيلة 3. وطلب أعضاء مزيداً من المعلومات أيضاً عن الإعاقة؛ ورصد التقدم مقارنة بالحصائل؛ ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في مشاورات الخطة الاستراتيجية القطرية؛ والتغير الظاهري في موعد تسليم المسؤولية؛ ومساهمات الحكومة في الأنشطة.

128- وأوضح المدير القطري أن القطاع الخاص والمجتمع المدني شاركا في الاستعراض الاستراتيجي ووضع الخطة الاستراتيجية القطرية؛ ولم يطرأ تغيير على موعد تسليم مسؤولية برنامج الوجبات المدرسية، فالبرنامج يرى أن دوره اعتباراً من عام 2022 سيكون للتمكين وبناء القدرات؛ ويجري التأكيد على التنقيف التغذوي من خلال نهج متعددة، بما في ذلك أدوات يجري استحداثها مع الشركاء. وعلى الرغم من أن الحكومة لم تقدم مساهمات مباشرة في الميزانية للبرنامج، فقد وفرت 250 000 دولار أمريكي كمكاتب وغير ذلك من الدعم في عام 2016، كما أنها استجابت للفيضانات دون طلب معونة إضافية. ويرجع انخفاض النسبة المئوية للموارد الموجهة إلى الحصيلة 3 إلى إيلاء الأولوية للأنشطة التغذوية والتعليمية. ويزيد المكتب القطري من جهوده لضمان إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج المساعدة؛ وسوف يؤدي الوجود الميداني القوي للبرنامج إلى تيسير الرصد.

الاستعراض الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

129- أشار المدير الإقليمي إلى أن البرنامج يهدف إلى الوصول إلى 30 مليون شخص من الضعفاء في الإقليم، وهو ما يمثل 40 في المائة من متطلبات البرنامج العالمية. والوضع يتفاقم في مناطق عديدة. فاليمن يشهد الأزمة الغذائية الأسرع تزايداً في العالم، في حين أدى النزاع في الجمهورية العربية السورية إلى نشوب أسوأ أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. وفي العراق، يقدم البرنامج المساعدة إلى 1.5 مليون شخص، بيد أن هذا الدعم غير قابل للاستدامة إلى ما بعد أبريل/نيسان دون تمويل إضافي. وما زال الوصول وانعدام الأمن من التحديات الكبرى. وإلى جانب توفير مساعدة الطوارئ، يعمل البرنامج على التصدي لسوء التغذية وتقوية المجتمعات المحلية واستثمار الروابط بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية. والمكتب الإقليمي على الطريق الصحيح نحو تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، وسوف تُقدّم ست خطط استراتيجية قطرية من الإقليم في عام 2017.

130- وأثنى أعضاء المجلس على عمل البرنامج في الإقليم. واستفسروا عما إذا كانت ظروف وصول المساعدات الإنسانية قد تحسنت في الجمهورية العربية السورية والموصل والمخيمات على امتداد الحدود. وطلب بعض الأعضاء مزيداً من التفاصيل عن كيفية تصدي المكتب الإقليمي للتدليس والفساد، في ضوء نتائج ثلاثة استعراضات استباقية للنزاهة جرت في الإقليم. وأشار المجلس إلى المعاناة المنتشرة للنساء والأطفال الذين وقعوا في براثن الأزمات، مؤكداً أن حرمان الأطفال من الغذاء والتعليم والحياة الأسرية سيكون له عواقب بعيدة المدى.

131- وأكد المدير الإقليمي أن الوصول ما زال ينطوي على تحديات فائقة في الجمهورية العربية السورية؛ ويعمل البرنامج على إيجاد حلول لذلك. وقد تمكن البرنامج من مساعدة جميع من غادروا الموصل، والمخزونات متاحة، بيد أن وضع المحصورين داخل المدينة يبعث على القلق الشديد. ويعرقل انعدام الأمن أيضاً الوصول إلى السوريين العالقين على امتداد الحدود مع الأردن؛ وسيواصل البرنامج محاولة تسليم الأغذية، كما أن الرصد ضروري لضمان وصول المساعدة إلى من يحتاجونها. ويتصدى المكتب الإقليمي لجميع حالات التدليس والفساد بجدية شديدة، ويجري تنفيذ توصيات الاستعراضات الاستباقية للنزاهة في المكاتب القطرية والمكتب الإقليمي والمقر.

مسائل التسيير والإدارة

تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل برنامج الأغذية العالمي (2017/EB.1/19) (لنظر)

132- أعربت الأمانة عن تقديرها للعمل البناء الذي اضطلعت به وحدة التفتيش المشتركة. وقد نجم عن التقارير الجديدة الخمسة التي أصدرتها الوحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 34 توصية لكي يتخذ البرنامج إجراءات بشأنها. وبُذلت كل الجهود من أجل التصدي للتوصيات على نحو فعّال وفي الوقت المناسب. وشكرت الأمانة الفريق العامل المعني بتقارير وحدة التفتيش المشتركة التابع لمكتب المجلس التنفيذي، الذي عقد مشاورة إلكترونية في أواخر عام 2016 من أجل النظر في ردود على توصيات موجهة إلى المجلس. ونجم عن المتابعة إقبال 39 توصية تمثل 74 في المائة من التوصيات المقدمة في التقرير وعددها 53.

133- وأثنى المجلس على العمل المنهجي بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

تحديث بشأن سياسة مكافحة التديليس والفساد (2017/EB.1/20) (لنظر)

134- قدّمت الأمانة للمجلس معلومات محدّثة عن تنفيذ السياسة، التي اعتمدت في عام 2015. وقد اعتمد البرنامج الخطوط الثلاثة لنموذج ضمان الدفاع، المدعومة بإطار مساءلة يتسق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وكان مكتب المفتش العام قد أجرى خمسة استعراضات استباقية تجريبية للنزاهة في عام 2016، مع وجود استعراضين إضافيين جاهزين للنشر في أوائل عام 2017. وأشارت الأمانة إلى أن البرنامج نفذ 13 من توصيات وحدة التفتيش المشتركة الخمس عشرة بشأن منع التديليس وكشفه والتصدي له. وتدعو التوصيات المتبقية إلى إجراء تقدير لمخاطر التديليس، وذلك يجري حالياً، وإلى وضع استراتيجية وخطة عمل لمكافحة التديليس، مع مراعاة النتائج التي يُسفر عنها تقدير المخاطر.

135- ورحب المجلس بجهود البرنامج الرامية إلى مكافحة التديليس والفساد. وحث الأعضاء الأمانة على تعميم عملية متابعة للاستعراضات الاستباقية للنزاهة وتعزيز تناول التديليس في التقارير القائمة وضمن سلامة عملية التعيين. ورأى أعضاء أنه ينبغي تقوية خطوط الدفاع الثلاثة بما يتماشى مع التزام البرنامج بمواصلة التحسين، وتوضيح دور الاستعراضات الاستباقية للنزاهة. وطلب المجلس توضيحاً بشأن الطريقة التي سيوائم بها البرنامج السياسة مع سياسة الأمم المتحدة الجديدة بشأن حماية المبلّغين عن المخالفات.

136- وأكدت الأمانة أن الاستعراضات الاستباقية للنزاهة تشكل جزءاً من خط الدفاع الثالث، ووافقت على تقوية خطوط الدفاع الثلاثة كلها وذكّرت المجلس بأنها تعكف على إعداد خطة عمل تتصدى لنتائج الاستعراضات الاستباقية التجريبية للنزاهة، مع تعميم منهجيات هذه الاستعراضات وعمليات متابعتها في عام 2017. واستجابة لطلب، وقرت الأمانة تحديثاً موجزاً بشأن التدريب في مجال الأخلاقيات الذي يستكمل التدريب على مكافحة التديليس.

الملحق الأول

القرارات والتوصيات

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد المجلس جدول الأعمال.

20 فبراير/شباط 2017

إجراء انتخابات لشغل المقاعد الشاغرة في هيئة المكتب وتعيين المقرر

انتخب المجلس، وفقا للائحته الداخلية، سعادة السيد Anil Wadhwa (الهند، القائمة بـ) لمنصب الرئيس لفترة سنة واحدة. وانتخب السيد يوسف ججيل (الكويت، القائمة بـ) عضوا مناوبا. وانتخب المجلس السيد Zoltán Kálmán (هنغاريا، القائمة هـ) نائبا للرئيس. وانتخب السيد Evgeniy Vakulenko (الاتحاد الروسي، القائمة هـ) عضوا مناوبا.

كما انتخب المجلس السيد Haruna-Rashid Kromah (ليبيريا، القائمة أـ)؛ والسيدة Angélica Jácome (بنما، القائمة جيم)؛ وسعادة الدكتور Hans Hoogeveen (هولندا، القائمة دال) كأعضاء في هيئة المكتب لفترة سنة واحدة؛ يمثلون قوائم البرنامج الانتخابية الثلاث الأخرى. وانتخب المجلس كأعضاء مناوبين: السيد خالد محمد الطويل (مصر، القائمة أـ)؛ والسيدة María Fernanda Silva (الأرجنتين، القائمة جيم)؛ والسيدة Miriam G. Lutz (الولايات المتحدة الأمريكية، القائمة دال).

وعين المجلس، وفقا للمادة الثانية عشرة من لائحته الداخلية، سعادة السيد Mohammed S.L. Sheriff (ليبيريا، القائمة أـ)؛ مقررا للدورة العادية الأولى لعام 2017.

20 فبراير/شباط 2017

وستنفذ الأمانة القرارات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في ضوء مداوات المجلس، التي سترد نقاطها الأساسية في ملخص أعمال الدورة.

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2017/EB.1/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

أحاط المجلس علما بالعرض المقدم من المديرية التنفيذية. وسترد النقاط الرئيسية للعرض وتعليقات المجلس عليه في ملخص أعمال الدورة.

20 فبراير/شباط 2017

قضايا السياسات

2017/EB.7/2 سياسة تغير المناخ

وافق المجلس على "سياسة تغير المناخ" (*WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1).

20 فبراير/شباط 2017

2017/EB.1/3 **السياسة البنينية**

وافق المجلس على "السياسة البنينية" (WFP/EB.1/2017/4-B/1/Rev.1*)، بصيغتها المعدلة.

20 فبراير/شباط 2017

2017/EB.1/4 **سياسة التغذية**

وافق المجلس على "سياسة التغذية" (WFP/EB.1/2017/4-C).

20 فبراير/شباط 2017

مسائل الموارد المالية والميزانية2017/EB.1/5 **ضميمة إلى خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) – استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة**

بعد أن نظر المجلس في الوثيقة "ضميمة إلى خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) – استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة" (WFP/EB.1/2017/5/1/Rev.1)، فقد:

- (1) وافق على مخصص قدره **13.5 مليون دولار أمريكي**، كمبادرات مؤسسية حاسمة، من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة من أجل: (1) تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة؛ (2) مبادرة الامتياز في إدارة التكاليف؛ (3) التقييم؛ (4) الاستعداد؛
- (2) أحاط علما بالمعلومات المحدثة عن آلية تمويل الخدمات المشتركة وتطلع إلى المزيد من الاستعراضات كجزء من خطط الإدارة المقبلة.
- (3) كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.1/2017/5/2, WFP/EB.1/2017/11-B/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.1/2017/5/3, WFP/EB.1/2017/11-B/3) في هذا الشأن.

21 فبراير/شباط 2017

تقارير التقييم2017/EB.1/6 **تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن تنمية القدرات، ورد الإدارة عليه**

أحاط المجلس علما بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج لتنمية القدرات" (WFP/EB.1/2017/6-A/Rev.1)، ورد الإدارة عليه (WFP/EB.1/2017/6-A/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

21 فبراير/شباط 2017

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي2017/EB.1/7 **الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – هايتي 200618**

وافق المجلس على الزيادة المقترحة البالغة 56.6 مليون دولار أمريكي في ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في هايتي 200618 "تعزير الاستعداد للطوارئ والقدرة على الصمود"، مع تمديدتها لمدة 15 شهرا من 1 أبريل/نيسان 2017 إلى 30 يونيو/حزيران 2018 (WFP/EB.1/2017/8/2).

21 فبراير/شباط 2017

2017/EB.1/8 الخطط الاستراتيجية القطرية – السلفادور (2017-2021)
وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية للسلفادور (2017-2021)" (WFP/EB.1/2017/7/4) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 88.8 مليون دولار أمريكي.

21 فبراير/شباط 2017

2017/EB.1/9 الخطط الاستراتيجية القطرية – إكوادور (2017-2021)
وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لإكوادور (2017-2021)" (WFP/EB.1/2017/7/2/Rev.2) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 41.6 مليون دولار أمريكي.

21 فبراير/شباط 2017

2017/EB.1/10 الخطط الاستراتيجية القطرية – كولومبيا (2017-2021)
وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لكولومبيا (2017-2021)" (WFP/EB.1/2017/7/5/Rev1) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 84.5 مليون دولار أمريكي.

21 فبراير/شباط 2017

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

2017/EB.1/11 الخطط الاستراتيجية القطرية – زيمبابوي (2017-2021)
وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لزيمبابوي (2017-2021)" (WFP/EB.1/2017/7/7/Rev.1*) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 255.3 مليون دولار أمريكي.

22 فبراير/شباط 2017

الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

2017/EB.1/12 الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – أوغندا 200852
وافق المجلس على الزيادة المقترحة البالغة 90 مليون دولار أمريكي في ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في أوغندا 200852 "المساعدة الغذائية للأسر الضعيفة"، مع تمديدتها لمدة سنة من 1 يناير/كانون الثاني 2017 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 (WFP/EB.1/2017/8/1/Rev.1).

22 فبراير/شباط 2017

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2017/EB.1/13 تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج لأزمة إيبولا: غينيا وليبيريا وسيراليون، ورد الإدارة عليه
أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج لأزمة إيبولا: غينيا وليبيريا وسيراليون" (WFP/EB.1/2017/6-B)، ورد الإدارة عليه (WFP/EB.1/2017/6-B/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

22 فبراير/شباط 2017

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

- 2017/EB.1/14 تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لسري لانكا (2011-2015)، ورد الإدارة عليه
يحيط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لسري لانكا (2011-2015)" (WFP/EB.1/2017/6-C)، ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.1/2017/6-C/Add.1، ويحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.
22 فبراير/شباط 2017
- 2017/EB.1/15 الخطط الاستراتيجية القطرية – بنغلاديش (2017-2020)
وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لبنغلاديش (2017-2020)" (WFP/EB.1/2017/7/1**) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 201.6 مليون دولار أمريكي.
22 فبراير/شباط 2017
- 2017/EB.1/16 الخطط الاستراتيجية القطرية – إندونيسيا (2017-2020)
وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2017-2020)" (WFP/EB.1/2017/7/3/Rev.2) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 13 مليون دولار أمريكي.
22 فبراير/شباط 2017
- 2017/EB.1/17 الخطط الاستراتيجية القطرية – الصين (2017-2020)
وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية للصين (2017-2021)" (WFP/EB.1/2017/7/8/Rev.1) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 29.1 مليون دولار أمريكي.
23 فبراير/شباط 2017
- 2017/EB.1/18 الخطط الاستراتيجية القطرية – جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2017-2021)
وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2017-2021)" (WFP/EB.1/2017/7/6) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 85.3 مليون دولار أمريكي.
23 فبراير/شباط 2017
- مسائل التسيير والإدارة
- 2017/EB.1/19 تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج
أحاط المجلس علماً بالمعلومات والتوصيات الواردة في الوثيقة المعنونة "تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل برنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.1/2017/11-A).
21 فبراير/شباط 2017

2017/EB.1/20 تحديث عن سياسة مكافحة التديليس والفساد

أحاط المجلس علما بالوثيقة المعنونة "تحديث بشأن سياسة مكافحة التديليس والفساد" (WFP/EB.1/2017/11-B/1).

كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.1/2017/5/2, WFP/EB.1/2017/11-B/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.1/2017/5/3, WFP/EB.1/2017/11-B/3) في هذا الشأن.

21 فبراير/شباط 2017

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2017/EB.1/21 ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، 2016

وافق المجلس على "مشروع ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2016"، وسترد النسخة النهائية منه في الوثيقة WFP/EB.2/2016/16.

23 فبراير/شباط 2017

الملحق الثاني

جدول الأعمال

- 1- اعتماد جدول الأعمال (للموافقة)
- 2- انتخاب أعضاء هيئة المكتب وتعيين المقرر
- 3- القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة
- 4- قضايا السياسات
 - أ) سياسة تغير المناخ (للموافقة)
 - ب) السياسة البيئية (للموافقة)
 - ج) سياسة التغذية (للموافقة)
 - د) خلاصة السياسات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية (للعلم)
- 5- مسائل الموارد والمالية والميزانية
 - ◀ ضميمة إلى خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) – استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (للموافقة)
- 6- تقارير التقييم (للنظر)
 - أ) تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن تنمية القدرات، ورد الإدارة عليه
 - ب) تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج لأزمة إيبولا: غينيا وليبيريا وسيراليون، ورد الإدارة عليه
 - ج) تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لسري لانكا (2011-2015)، ورد الإدارة عليه

المسائل التشغيلية

- 7- الخطط الاستراتيجية القطرية (للموافقة)
 - ◀ بنغلاديش (2017-2020)
 - ◀ الصين (2017-2021)
 - ◀ كولومبيا (2017-2021)
 - ◀ إكوادور (2017-2021)
 - ◀ السلفادور (2017-2021)
 - ◀ إندونيسيا (2017-2020)
 - ◀ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2017-2021)
 - ◀ زيمبابوي (2017-2021)
- 8- المشروعات المقدمة إلى المجلس التنفيذي (للموافقة)
 - الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش
 - ◀ هايتي 200618
 - ◀ أوغندا 200852
- 9- تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية (للعلم)
 - أ) المشروعات الإنمائية التي وافق عليها المدير التنفيذي (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)

- السلفادور 200932 <
- زمبابوي 200945 <
- زمبابوي 200946 <
- (ب) الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية التي وافق عليها المدير التنفيذي (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)
- (ج) العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المدير التنفيذي (1 يوليو/تموز - 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)
- ليسوتو 200980 <
- سيراليون 200938 <
- (د) الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المدير التنفيذي (1 يوليو/تموز - 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)
- (هـ) عمليات الطوارئ التي وافق عليها المدير التنفيذي أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (1 يوليو/تموز - 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)

10- المسائل التنظيمية والإجرائية

< برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2017-2018) (للعلم)

11- مسائل التسيير والإدارة

(أ) تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج (لنظر)

(ب) تحديث عن سياسة مكافحة التدليس والفساد (لنظر)

(ج) تقرير موجز عن استعراض مبادرة التعزيز التنظيمي "الوفاء بالغرض" (للعلم)

12- ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، 2016 (للموافقة)

13- مسائل أخرى

< تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي للبرنامج إلى إكوادور (للعلم)

14- التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة